منها تمديد عمل لجنة التحقيق في قرعة ضباط الجيش

4 رسائل جديدة على طاولة مجلس الأمة في جلسته اليوم

أدرج على جدول أعمال جلسة اليوم الثلاثاء 4 رسائل جديدة جاء نصها كالتالي:

1 –رسالة من رئيس لجنة التحقيق بشأن الاستبعاد من الدخول في قرعة طلبة ضباط الجيش يطلب فيها تمديد مدة عمل اللجنة حتى نهاية دور الانعقاد الحالي.

2 –رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة البيئة والأمن الغذائي والمائي ببحث وتحري وتقصي ما ورد في تقارير الجهات الرقابية ووحدات القياس والرصد وشكاوى المواطنين قاطني مدينة جابر الأحمد وشمال غرب الصليبيخات من تجاوزات بيئية من دون وقوف أي جهة على مدى خطورة هذا الأمر، مع مراعاة الآتي:

– ضرورة الوقوف على نتائج اللجان المشتركة بين الهيئة العامة للبيئة ووزارة الكهرباء والماء والتي هدفت وقت تشكيلها للوصول إلى حل لمشكلة الانبعاثات الضارة تلك بإشراف لجنة شؤون البيئة ومراقبة وتقصي مدى التزام الجهات بتطبيق التوصيات التي خرجت بها اللجنة المشتركة.

–التأكد من تغير الوقود المستخدم حيث أن خطورة حرق الوقود الثقيل في محطة الدوحة لتوليد الطاقة الكهربائية وما ينجم عنه من سحابة دخانية تحتوي على مركبات كيميائية سامة تنتشر في سماء المنطقة لعدة كيلو مترات يعد أمراً صحياً خطيراً لابد الالتفات إليه.

–بحث مدى جودة الهواء البيئي لمنطقتي مدينة جابر الأحمد وشمال الصليبخات بالمقارنة مع بقية المناطق ومدى تأثر ذلك على صحة الأفراد قاطني تلك المناطق بالقرب من المصانع والمحطات.

–تقصي أسباب تقاعس الجهات والهيئات المعنية عن البيئة برصد المخالفات البيئية لمحطات الكهرباء والماء والمصانع في المناطق المحاذية لمنطقتي مدينة جابر الأحمد وشمال غرب الصليبخات.

3 –رسالة من عضو مجلس الأمة شعيب شعبان يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة بالتباحث مع الجهات المعنية لحل مشكلة المدخل الرئيسي لمدينة جابر الأحمد الواقع بينها وبين منطقة شمال غرب الصليبخات على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثة أشهر.

4 – رسالة من عضوي مجلس الأمة د.عبد العزيز الصقعبي ومهند الساير يطلبان فيها تكليف لجنة الشأن الرياضي بنظر وبحث ومتابعة المواضيع المحددة بنص الرسالة والمتعلقة برياضة الدراجات الهوائية، على أن ترفع اللجنة تقريرها خلال أربعة أشهر، والموضوعات هي:

أ– النظر في احتياجات ومطالب الاتحادات والفرق المختصة بالدراجات الهوائية ومعرفة أسباب تأخر إنجازها.

ب– بحث موضوع الدعم والرعاية المقدم من الهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للشباب واللجنة الأوليمبية الكويتية لرياضة الدراجات الهوائية في الكويت.

ت– النظر في الخطوات التي قامت بها وزارة الداخلية لحفظ سلامة سائقي الدراجات الهوائية وتأمين الطرق لهم.

ث– متابعة الإجراءات التي تقوم بها الجهات الحكومية "بلدية الكويت، وزارة الأشغال العامة، الهيئة العامة للطرق والنقل البري" لإنشاء وترصيف مسارات خاصة للدراجات الهوائية بمختلف مناطق الكويت مع التأكد من توفر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

ج– متابعة الإجراءات التي تقوم بها الجهات الحكومية " بلدية الكويت، وزارة الاشغال العامة، الهيئة العامة للرياضة" لإنشاء مضمار للدراجات الهوائية مع التأكد من توفر الاعتمادات المالية اللازمة.

ح– البحث مع وحدة تنظيم التأمين موضوع تفعيل وتنظيم تأمين خاص للدراجات الهوائية للتعويض عن الضرر من الحوادث أو السقوط أو غيرها.

خ– البحث مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت موضع وضع مسارات خاصة للدراجات الهوائية بمخطط إنشاء المدن الإسكانية المستقبلية" على أن ترفع اللجنة تقريرها خلال 4 أشهر.

4 رسائل جديدة على طاولة جلسة المجلس اليوم

أكد أن اللجنة لم ترفض القانون من حيث المبدأ ولكن تم استعجاله بعد وضع الملاحظات

المونس: «الداخلية والدفاع» سحبت «القوائم النسبية» .. وسيتم إدراجه بالجلسة التالية

خالد المونس

قال النائب خالد المونس، إن الجميع يتفق على مبدأ تعديل النظام الإنتخابي بالقوائم النسبية أو غيرها ولجنة الداخلية والدفاع، لم ترفض من حيث المبدأ قانون القوائم النسبية ولكن تم استعجاله، بعد وضع الملاحظات عليه للنظر بجلسة اليوم استجابة لتكليف المجلس ،وكان من الصعوبة الانتهاء منه وعليه تم الإتفاق على سحبه وادراجه بالجلسة التي تليها، وبإذن الله سنحقق تعديل قانون الانتخاب بالجلسات القريبة، لأهميته، «ولن نتأخر بأي إستحقاق شعبي أو إصلاح سياسي».

أكد أن الصحة أولوية لا تقل أهمية عن غيرها من أولويات الوطن والمواطنين

الشاهين يطالب بتفعيل مستشفيات ومستوصفات الضمان الصحي

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه بسؤال برلماني واقتراح برغبة حول شركة مستشفيات الضمان الصحي، مؤكدا أن " الصحة أولوية لا تقل أهمية عن غيرها من أولويات الوطن والمواطنين".

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن شركة الضمان الصحي أنشئت منذ 2014 بهدف تأسيس منظومة صحية تخدم أكثر من مليون و800 ألف مقيم ما سيوفر لهم خدمة صحية ويخفف تكاليف علاجهم على المال العام بمقدار 401 مليون دينار سنويا.

وأضاف إن " تحويل مليون و800 ألف مقيم لمستشفيات ومستوصفات الضمان الصحي سيحد من الازدحام ومواعيد الأشعة والتحاليل والدخول للعيادات بدرجة كبيرة".

وبين أن تفعيل الشركة سيؤدي إلى تأثير اقتصادي كبير حيث إن هذه الشركة مملوكة للمال العام بـ24% وللمواطنين بنسبة 50% باكتتاب عام ، مضيفا إن " الأرباح التي ستحققها ستعود إلى الخزينة العامة للدولة والمواطنين بجانب ربحية البورصة والاقتصاد الوطني من خلال الشريك الاستراتيجي وفق النسبة الإضافية من الملكية".

وذكر الشاهين إن الشركة جاهزة وتم افتتاح أحدث منشآتها في مستشفى محافظة الأحمدي والذي يقع جنوب الصباحية بسعة سريرية 323 سريرا و 21 وحدة عناية مركزة و 14 غرفة عمليات جراحية ومركز أشعة ضخم ومهول سيخفف الازدحام ويحقق أرباحا وخدمة ومنفعة للمواطنين".

وأشار إلى أنه استفسر في سؤاله البرلماني عن أسباب عدم تحويل المقيمين إلى هذه المستشفيات والمستوصفات، وتأخر توقيع اتفاقية تشغيل المستشفيات رغم وجود موافقات من إدارة الفتوى والتشريع وأمانة مجلس الوزراء ووزارة المالية وإدارة أملاك الدولة منذ 2017، منتقدا تأخر وزارة الصحة في التنفيذ.

ولفت إلى أن الاقتراح برغبة يتعلق ببدء عمل مستشفيات ومستوصفات الضمان الصحي وتحويل مليون و800 ألف مقيم لتلقي خدماتهم الصحية فيها، لاسيما أنهم يدفعون سنويا مصاريف تأمين صحي مع رسوم إقاماتهم، وطرح أسهم الشركة للاكتتاب العام للمواطنين وذلك خلال 6 أشهر من تاريخه.

فهاد لعدم خصم رصيد الإجازات لمرافقي المرضى

عبد الله فهاد

تقدم النائب عبدالله فهاد باقتراح لتعديل المادة 45 من قانون الخدمة المدنية بعدم خصم رصيد الإجازات للموظف المرافق للمريض خارج البلاد واعتبارها إجازة خاصة.

الحجرف للماجد: ما الجهة المسؤولة في حالة تنازع القوانين للفصل بين عناصر العلاقة القانونية؟

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، بشأن تنازع أو تعارض القوانين التي تحكم علاقة قانونية.

ونص السؤال على ما يلي:

يُقصد بتنازع القوانين هو التزاحم الذي يكون بين قانونين أو أكثر من أجل الفصل في العلاقة القانونية وتلك العلاقة القانونية رابطة بين شخصين أو أكثر ومحكومة بقاعدة قانونية معينة.

وظهرت في الآونة الأخيرة على السطح مشكلة من الخطورة بمكان هي مسألة تنازع أو تعارض القوانين التي تحكم علاقة قانونية، وهو ما يجعل متخذ القرار في حيرة من أمره من جهة، ومن جهة له الحرية المطلقة في تطبيق القانون الذي يريد، ثم تكون هناك مشكلة خطيرة هي الازدواجية والانتقائية في القوانين وفقا لهوى متخذ القرار، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الجهة المسؤولة في حالة تنازع القوانين للفصل بين عناصر العلاقة القانونية؟

2 – هل يُعرض هذا التنازع على السلطة التنفيذية أو التشريعية؟

3 – ما مدى إلزامية رأي مجلس الوزراء (إدارة الفتوى والتشريع) في مسألة تنازع القوانين؟

4 – هل فض المنازعات القانونية والمتعلقة بتضارب القوانين من اختصاص القضاء أم من اختصاص مجلس الوزراء (إدارة الفتوى والتشريع) وهو رأس السلطة التنفيذية؟

5 – إذا كان رأي إدارة الفتوى والتشريع استرشاديا في مسألة التنازع بين القوانين، فما آلية إلزام السلطة التنفيذية لاتخاذ القرار على ضوء رأي الفتوى؟

6 – إذا فصل مجلس الوزراء في مسألة تنازع القوانين، هل يجوز لأي جهة إدارية منازعة هذا القرار؟

7 – في حال معارضة رأي مجلس الوزراء (إدارة الفتوى والتشريع) من جهة إدارية أو من القائمين عليها بمجهود فردي، مَن يتحمل التبعات المالية والقانونية الناتجة عن تلك القرارات المخالفة؟ يرجى وصف تلك المسؤولية من الناحية الجزائية والمدنية لمرتكب المخالفة.

8 – في حال اتخذ مجلس الوزراء قرارا ورأيا حول قضية تضارب بعض مواد القانون وفض النزاع، هل يكون ملزما لوزارات وهيئات الدولة؟ يرجى تزويدي بهذه الحالات –إن وجدت–.

مبارك الحجرف

بوشهري تسأل رئيس الوزراء بشأن تقرير يتطرق إلى أوجه الفساد في قطاع شبكات النقل

وجهت النائبة د. جنان بوشهري سؤالا إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف ، بشأن تقرير يتطرق إلى أوجه الفساد في قطاع شبكات النقل في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من التقرير الموجه إلى سمو الشيخ أحمد النواف الصباح رئيس مجلس الوزراء من السيد م. أحمد نوري بوحمدي القناعي والمتضمن تقريرا يتطرق إلى أوجه الفساد في قطاع شبكات النقل في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

2 – صورة ضوئية من إفادة وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في شأن التقرير المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء.

جنان بوشهري

شمس يسأل العوضي عن المختبرات المعتمدة من «الصحة» بفحص عينات الأغذية المستوردة

وجه النائب هاني شمس سؤالا إلى وزير الصحة د. أحمد العوضي، بشأن المختبرات المعتمدة من وزارة الصحة بفحص عينات الأغذية المستوردة أو المتداولة محليا.

ونص السؤال على ما يلي:

تعتبر سلامة الأغذية إحدى القضايا المهمة لحماية الأمن الصحي ووقاية المجتمع من الأمراض المعدية التي تنتشر عن طريق الغذاء، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المختبرات المعتمدة من وزارة الصحة بفحص عينات الأغذية المستوردة أو المتداولة محليا؟

2 – عدد العاملين في مختبرات فحص الأغذية ومؤهلاتهم ومسمياتهم الوظيفية وشهادات الجودة أو الإيزو التي حصلت عليها مختبرات الأغذية وتاريخ الحصول عليها والجهة التي منحتها، مع تزويدي بصورة ضوئية من هذه الشهادات.

3 – تقارير تقييم مختبرات فحص الأغذية من الهيئات المرجعية العالمية مثل منظمة الصحة العالمية، مع تزويدي بصورة ضوئية منها.

4 – هل لدى الهيئة العامة للغذاء والتغذية مختبرات ثابتة أو متنقلة لفحص الأغذية المستوردة في المنافذ؟ وما خطة الهيئة في هذا الشأن لضمان سلامة الأغذية المستوردة؟

هاني شمس